المساعدات المصرية للصين لمواجهة آثار فيضان عام ١٩٣١م

د. محمد عبدالله رجب محمد

مدرس بقسم التاريخ والحضارة – كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر – فرع أسيوط

ملخص البحث:

تعد الفيضانات من أشد الكوارث الطبيعية التي تحيق بالإنسان، فتزهق الأرواح، وتهدم الديار، وتخرب المدن والبلدان، وتخلف الأمراض والأوبئة المتوطنة، وقد شهد عام ١٩٣١م فيضانًا كبيرًا اجتاح مقاطعات وسط الصين، نتج عنه خسائر وأضرار فادحة على المستوى البشري والاقتصادي والصحي، عجزت السلطات الصينية عن مواجهتها، فظهرت الضرورة الملحة لطلب المساعدات الإنسانية، وتوجيه النداءات والاستغاثات إلى الهيئات والمنظمات الدولية، وفي مقدمتها عصبة الأمم، لتوجه الأخيرة كتبها ورسائلها إلى مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وغيرها، طالبة تقديم المساعدات المادية والعينية للحكومة الصينية. وفي هذا السبيل هبت مصر لتقديم بعض المساعدات المطلوبة لمواجهة آثار هذا الفيضان، مما أنتج عددًا من الآثار المهمة على سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها الدولية. وانطلاقًا من ذلك يهدف هذا البحث إلى التعرف على المساعدات المصرية للصين لمواجهة آثار فيضانات عام ١٩٣١م. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وثلاثة محاور، يليها خاتمة، ثم ثبت بالمصادر والمراجع. وتناول المحور الأول فيضان الصين عام ١٩٣١م وطلب المساعدات الدولية. واختص المحور الثاني بتوضيح المساعدات المصرية لمواجهة آثار الفيضان. ثم تحدث المحور الثالث والأخير عن أثر المساعدات المصرية للصين على علاقات مصر الدولية. وأخيرًا جاءت الخاتمة لتسجل أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: المساعدات، مصر، الصين، الفيضان، عصبة الأمم.

Egyptian Aid to China to cope with the Effects of the 1931 Flood

Abstract:

Floods are among the most severe natural disasters that afflict people, as lives are lost, homes are ruined, cities and countries are destroyed, and endemic diseases and epidemics are created. The year 1931 saw a massive flood hit the provinces of Central China resulting in great loss and damage on the human, economic, and health level which Chinese authorities were unable to confront. From this emerged the urgent need to request humanitarian assistance, and direct distress calls to international bodies and organizations, led by the League of Nations, for the latter to direct its documents and letters to its various member states and others, requesting the provision of material and in-kind assistance to the Chinese government. In this way, Egypt rushed to provide some of the assistance required to cope with the effects of this flood, which resulted in a number of significant implications on Egypt's foreign policy and its international relations. From there, this research aims to recognize the Egyptian assistance to China to cope with the effects of flooding in 1931. The nature of the research required it to come in an introduction and three parts, followed by a conclusion, then proven by sources and references. The first part tackled the flood of China in 1931 and the call for international assistance. The second part focused on clarifying the Egyptian assistance to confront the effects of flooding. Then the third and final part talked about the impact of Egyptian aid to China on Egypt's international relations. Finally, the conclusion came to record the most important findings of the research.

Keywords: aid, Egypt, China, flood, League of Nations.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين...وبعد ،،،

تشير أحداث التاريخ إلى وجود جانب إنساني قوي في السياسة الخارجية المصرية، وذلك في سبيل مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الشديدة التي تتعرض لها دول العالم بين الحين والحين، إذ تقوم الدبلوماسية المصرية بالتأكيد على تمسكها بالقيم والمبادئ الإنسانية، والتضامن بين الشعوب، وذلك من خلال تكثيف المساعدات الإنسانية والإغاثية التي تساعد على تخفيف وطأة تلك الكوارث والازمات.

وقد مَثَّل هذا الملمح المهم لسياسة مصر الخارجية أحد الأسس التي قامت عليها العلاقات المصرية الصينية[١]؛حيث تربط الصين بمصر صداقة ترجع إلى أغوار بعيدة في التاريخ بالرغم من آلاف الأميال التي تفصل بينهما، وتتسم هذه العلاقات بالسلوك الودي، وبكونها بين دولتين امتلكتا حضارتين عريقتين، وذواتي ثقل سياسي واقتصادي وثقافي، وقد كانت النواحي التجارية هي السمة الغالبة على تلك العلاقات في العصور القديمة، لكن مع بداية القرن العشرين أصبح الجانب الثقافي هو الأبرز في تلك العلاقات، ثم جاء الدافع الإنساني ليزيد من أواصر الصداقة بين البلدين، وليسهم في مد جسور التبادل القنصلي والدبلوماسي، وتوطيد العلاقات السياسية بينهما[٢].

وعلى مرِّ تاريخها تعرضت الصين للعديد من الكوارث الطبيعية التي تسببت في وفاة الملايين من سكانها، فبالإضافة إلى الزلازل المدمرة كانت بلاد الصين مسرحاً لعددٍ من الفيضانات والتي صنف بعضها ضمن قائمة أسوأ الكوارث في تاريخ

البشرية. وفي منتصف سنة ١٩٣١م شهدت الصين فيضانًا كبيرًا، أجبر عشرات الملايين من السكان على ترك منازلهم والهجرة، فضلا عن ذلك أودت هذه الكارثة خلال أشهر قليلة بحياة الملايين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي سبيل مواجهة آثار هذا الفيضان طلبت الحكومة الصينية المساعدات من عصبة الأمم ومن مختلف الدول، لتجيب مصر داعي الإنسانية، وتقدم المساعدات العينية في المجال الطبي، فترسل بعثة طبية من خيرة أبنائها، وتهدي الحكومة الصينية أحد معاملها المتنقلة المهمة، وتقدم لها كميات من اللقاحات والأدوية الفعالة في مقاومة أخطر الأمراض والأوبئة الناتجة عن هذا الفيضان، ولتقدم نموذجًا عمليًا يثبت ترسخ الجانب الإنساني في سياسة مصر الخارجية. وانطلاقًا من ذلك يهدف هذا البحث إلى الوقوف على طبيعة فيضان الصين عام ١٩٣١م وطلب المساعدات الدولية، وتحديد المساعدات المصرية للصين لمواجهة آثار الفيضان، وبيان أثر هذه المساعدات على علاقات مصر الدولية.

والله من وراء القصد

المحور الأول :فيضان الصين عام ١٩٣١م وطلب المساعدات الدولية

تعرضت الصين فيما بين عامي ١٩٢٨–١٩٣٠م لموجة طويلة من الجفاف، أعقبتها تغيرات مناخية كبيرة[٣]؛ فشهدت شتاءً باردًا خلَّف كميات هائلة من الجليد والثلوج على الجبال خلال شهر مارس سنة ١٩٣١م، وبالتزامن مع بداية ذوبان الثلوج، عرفت الصين ربيعًا ممطرًا، وأعاصير شديدة أدت إلى ارتفاع منسوب مياه الأنهار بشكل كبير، وتصاعدت حدة الأمطار في يوليو وأغسطس من عام ١٩٣١م، واستمرت حتى شهر نوفمبر من العام نفسه؛ مما تسبب في حدوث فيضان كبير وُصف بأنه «أسوأ كارثة طبيعية عرفها القرن العشرون»[٤].

وتركزت الفيضانات في نهر اليانغستي[٥] خلال المدة من يوليو إلى أغسطس ١٩٣١م، وحسب إحصائيات مراكز الرصد الصينية بلغت كمية الأمطار المسجلة بالمناطق القريبة من هذا النهر « رقما قياسيا» لتتجاوز ٦٠٠ ملم^{3}خلال شهر يوليو وحده. وامتد الفيضان إلى النهر الأصفر[٦] خلال المدة من يوليو إلى نوفمبر من العام نفسه، وشمل الفيضان نهر هواي[٧] وامتد أثره إلى مدينة نانكين – عاصمة الصين في ذلك الحين– حيث عانت المدينة من أضرار كارثية. كما شملت المناطق المتضررة هوبي وهونان وجيانغشي وهانكو ووهان وهانيانغ وتشونغتشينغ. وفي ١٩ أغسطس ١٩٣١م وصل منسوب الفيضان إلى أعلى مستوى، حيث تجاوز مستوى المياه ٥٣ قدمًا (١٦ م) فوق المعتاد[٨].

وقد اختلفت التقديرات المحلية والدولية حول أضرار وضحايا الفيضان، فذكرت السلطات المحلية الصينية أن عدد القتلى جرّاء الفيضان تجاوز المليوني شخص، بسبب الغرق أو الأمراض التي تنقلها المياه مثل الكوليرا [٩] والتيفود[١٠]، إلى جانب أضرار الفيضان التي أثرت على نحو ٢٨,٥ مليون نسمة، وأن الفيضانات كان لها آثارٌ

كارثية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وظهر أثرها على الزراعة وأحوال المجتمع بشكل خاص، فأغرقت حوالي ٨٧،٠٠٠ كم٢ بالكامل (٢٠ مليون فدان) من الأراضي، وقد صرحت الحكومة الصينية أن مياه نهر اليانغستي امتدت على مساحة عشرة أميال في القسم الأعلى من نانكين، وعلى مساحة عشرين ميلًا في كنكيانغ، كما أشارت التقارير المحلية إلى سوء أحوال السكان في المناطق التي ضربها الفيضان، وكثرت شكواهم من التشرد والجوع وانتشار الأوبئة والأمراض، واتجاه البعض إلى الأعمال غير المشروعة لتأمين ضروريات الحياة(١١).

وعلى المستوى الدولي جاء في تقرير لوزير الولايات المتحدة الأمريكية المفوض في بكين، أن فيضان نهر اليانغستي في الصين قد أثر تأثيرًا خطيرًا في أحوال نحو ٣١ مليون نفس، بين قتلى ومصابين ومنكوبين ومشردين، وذكر أن نحو عشرة ملايين من أهل الصين أصبحوا دون مأوى، وقدر قيمة ما أتلفه الفيضان من المحاصيل الزراعية بسبعة ملايين جنيه، وصرح فيما نقله المراسل الخاص لصحيفة «الأهرام» أن « هذا الفيضان لم يسبق له مثيل منذ مائة عام»(١٢).

وفي الوقت نفسه، نقلت بعض الصحف المصرية عن وكالة رويتر الأخبارية أن عدد ضحايا الفيضان « يزداد يومًا بعد يوم»، وأن شبح الطاعون يهدد بأن يصبح حقيقيًا، وأن بعض الأمراض الوبائية مثل الدوسنتاريا(١٣) والحمى التيفوئيدية تفتك فتكًا سريعًا بالسكان، وتعطلت وسائل التموين، وتضاعفت أعداد الجائعين، وقد نتج عن ذلك هجرة الكثير من الصينيين إلى شنغهاي. وقد قُدر عدد قتلى الفيضان بحوالي ٢٥٠،٠٠٠ شخص، كما كان هناك ٧٨٢،٠٠٠ شخص آخرين بلا مأوى وفي أشد حالات العوز، بالإضافة إلى عدة ملايين من المزارعين قد فقدوا مزارعهم، وخسروا محاصيلهم، فأصبحوا بلا مأوى(١٤). ورغم اختلاف هذه التقديرات للأضرار

الناتجة عن الفيضانات، إلا أنها تنبئ عن مدى حجم الكارثة التي حلت بهذه البلاد، ومدى أثرها على السكان والمسئولين.

أما عن أهم العوامل التي أسهمت في زيادة الأضرار الناتجة عن الفيضان، فيأتي في مقدمتها التوزيع غير المتساو للموارد المائية بين مناطق شرق الصين وغربها، واختلاف التضاريس والخصائص الأرضية بين الناحيتين؛ حيث إن غرب الصين أعلى من شرقها مُشكلًا منحدرًا متتاليًا من الغرب إلى الشرق، وهذا الانحدار يجعل من السهل لرياح البحر الرطبة أن تهب على مناطق الصين الداخلية، ويزيد من أضرار الفيضان عند زيادة منسوب المياه، هذا بالإضافة إلى زيادة الكثافة السكانية في المناطق التي ضربها الفيضان(١٥). كما تشير الأحداث التاريخية إلى أن النهر الأصفر قد سبب مآسي كثيرة في مناطق مجاريه السفلى، نتيجة ارتفاع قاعه في هذه المرحلة، مع قلة الإجراءات الوقائية التي تتخذها الحكومة الصينية في ذلك الوقت؛ فيترتب على ذلك كسر النهر لضفافه وزيادة فيضانه، الأمر الذي دفع البعض لوصف ذلك بالقول « إنها فيضانات عارمة تنشر الموت والدمار في كل مكان»، وهذا القول ربما يمثل صورة واضحة لما سببه هذا النهر من أضرار، ولا عجب في أن يدعوه بعض الصينيين بـــ« نهر الأحزان»(١٦).

وهذه الكوارث أوجدت الصين -حكومة وشعبًا- أمام عدة مشكلات، تعلق أولها بالإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة الفيضانات وارتفاع منسوب المياه، فألفت بعض اللجان والمنظمات مثل لجنة الحفاظ على نهر هواي، ولجنة مواجهة فيضانات نهر اليانغستي؛ لكن نظرًا لعدم وجود التمويل المالي، والفوضى الناجمة عن تجدد الحرب بين اليابان والصين(١٧)، وكذلك الاضطرابات الناتجة عن الحرب الأهلية الصينية، لم تستطع هذه اللجان سوى بناء عدد من السدود الصغيرة على طول نهر اليانغتسى.

أما المشكلة الثانية فتتعلق بالإعانة والإغاثة، وهذه قد اتخذت الصين بإزائها عددًا من التدابير، فأنشأت لجنة أهلية في مدينة نانكين برئاسة « ت. ق. سونغ» وزير المالية، للعمل على مساعدة منكوبي الفيضان بالتعاون مع الجمعيات الصينية والأجنبية، وخصصت الحكومة اعتمادات كبيرة لأعمال الإغاثة، وقدمت كميات من المواد الغذائية للأهالي الذين حرموا من وسائل العيش. وأما المشكلة الثالثة فتتعلق بمكافحة الامراض والأوبئة الناتجة عن الفيضان، وتوفير الأدوية واللقاحات لمقاومتها، وتجهيز وسائل الرعاية الصحية من الأجهزة الطبية والمعامل البكتريولوجية، وقد وجدت الحكومة الصينية صعوبة كبيرة في هذا المجال مما اضطرها إلى طلب المساعدة الدولية لمواجهة الآثار الناتجة عن الفيضان(١٨).

وفي البداية تلقت الحكومة الصينية مساعدات عاجلة من بعض الدول والمؤسسات، فقد أرسل بابا الفاتيكان ٣٥٠،٠٠٠ فرنك ذهبي إلى الوكالة الرسولية في شنغهاي لأجل توزيعها على منكوبي الفيضان(١٩). كما قامت جمعية الصليب الأحمر الأمريكية بإرسال مائة ألف دولار أمريكي لإعانة منكوبي الفيضان في هانكيو(٢٠).

وأمام تفاقم هذه الكارثة وجهت حكومة الصين نداء استغاثة إلى عصبة الأمم(٢١) لتوفير المساعدات الدولية اللازمة لمواجهة آثار الفيضان، واستجابة لذلك نظرت جمعية العصبة ومجلسها في المسألة في ٢٩ سبتمبر ١٩٣١م، فاقترحت الجمعية دعوة جميع الدول لإجابة طلبات المساعدة ومد يد المعونة للأقاليم التي غمرها الفيضان في الصين، وذكرت أن الخطر الذي يهدد الدول من ظهور الملاريا والكوليرا والدوسنطاريا، والتيفوس، يجعل الحالة ملحة لمكافحة هذه الأمراض، وتوفير المساعدات الصحية للحكومة الصينية(٢٢).

وأثناء انعقاد جمعية العصبة أعلن عدد من الدول والممالك الأوروبية تقديم بعض المساعدات الطبية للحكومة الصينية، فأرسلت بولونيا والدانمارك كميات وفيرة من لقاحات الكوليرا والدوسنتاريا، وأرسلت إسبانيا موظفًا أخصائيًا في التطهير الطبي والكميائي، كما قدمت الحكومة الهولندية ألف كيلو جرام من أقراص الكينين لمقاومة الكوليرا[٢٣].

وفي ختام المناقشة أصدر مجلس العصبة في اليوم نفسه القرارين (٢٩٣٩، ٢٩٤٠)، فأعرب المجلس في القرار الأول لحكومة الصين وشعبها عن عطفه لما سببه الفيضان من خسائر في الأنفس والأموال، وعبر عن إعجاب دول العصبة بالمجهود الذي بذلته حكومة الصين وشعبها لمواجهة هذه الكارثة، وتضمن دعوة جميع الدول لاتخاذ كافة التدابير الممكنة لمساعدة ضحايا الفيضان. ووافق مجلس العصبة في القرار الآخر على دعوة الهيئة الصحية بالعصبة لإجابة طلب مصلحة الصحة الأهلية الصينية بتنظيم حملة لمكافحة الأمراض والأوبئة الطارئة بسبب الفيضان، مع رجاء جميع الحكومات لإجابة طلبات المساعدة التي تتلقاها من سكرتارية العصبة بهذا الشأن، كما تضمن القرار توجيه نظر الحكومات والشعوب إلى الضرورة الماسة لتقديم المساعدات النقدية، أو المساعدات العينية والتي تشمل المعامل البكتريولوجية المتنقلة وأجهزة التطهير ومواد اللقاح والأدوية، أو إيفاد طائفة من الموظفين الفنيين كالأخصائيين في الأوبئة أو البكتريولوجيا أو تحضير الأمصال أو المهندسين الصحيين، ورخص المجلس للسكرتير العام بأن يتلقى المساعدات النقدية والعينية ويتكفل بإرسالها إلى الهيئات المكلفة بتنظيم أعمال الإغاثة، كما كلفه بتبليغ هذين القرارين إلى جميع الدول[٢٤].

وتنفيذا للقرار الأخير قام السكرتير العام لعصبة الأمم بإبلاغ مضمون القرارين السابقين إلى مختلف الحكومات والهيئات الصحية، وفي هذا الصدد تلقت مصلحة الصحة العمومية المصرية[٢٥] كتاب سكرتير عام العصبة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣١م، طالبًا الإفادة عن مدى استعداد الحكومة المصرية لتقديم المساعدات الطبية للحكومة الصينية، لمعاونتها في القيام بأعمال الإسعاف ومقاومة الأمراض الوبائية بالجهات التي اجتاحها الفيضان، وأوضح أن الأدوات والمهمات الطبية تُرسل إلى الدكتور «هنج ليو» عضو لجنة الإعانة الأهلية لمواجهة آثار الفيضان بمدينة شنغهاي بالصين، وكذلك يوضع تحت تصرفه الموظفون الذين يوفدون للمعاونة، وأضاف سكرتير العصبة أنه يوجد بالصين ممثلون للهيئة الصحية بعصبة الأمم حيث يشتركون مع الإدارة الصحية الصينية في مكافحة الأوبئة، وختم كتابه بأن كل مساعدة تقدمها مصر لهذه الغاية تعاون على صد تيار الأوبئة التي قد تهدد بعض الأقاليم تهديدًا بالغًا إن لم يكبح جماحها وتجتث جرثومتها، وأن هذه المساعدة تُقابل بالشكر والتقدير من جانب الإدارة الأهلية الصحية بالصين، ومن جمعية عصبة الأمم ومجلسها[٢٦]. وتأكيدًا لضرورة تقديم المعونة المصرية للصين أرسل السكرتير العام للعصبة كتابًا إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٣١م، يرجو تبليغ قراري العصبة للحكومة المصرية، وبذل المساعي لدى مصلحة الصحة العمومية لتقديم المساعدات الطبية والعينية للحكومة الصينية[٢٧].

المحور الثاني: المساعدات المصرية لمواجهة آثار الفيضان

لقد أجابت الحكومة المصرية نداء الإنسانية الذي أطلقته عصبة الأمم، وهبت لتقديم المساعدات العينية الطبية للصين[٢٨] لمواجهة آثار فيضانات عام ١٩٣١م، وقد تمثلت هذه المساعدات في:

أولًا: البعثة الطبية المصرية إلى الصين.

على أثر وصول كتاب السكرتير العام لعصبة الأمم إلى وزارة الخارجية المصرية، قامت الأخيرة بإرسال كتاب إلى مصلحة الصحة العمومية بتاريخ ١٥ نوفمبر١٩٣١م، للنظر فيما يمكن لمصر الإسهام به في سبيل تقديم المساعدات الطبية للحكومة الصينية، تنفيذًا لقرار عصبة الأمم الخاص بمواجهة الأمراض والأوبئة الناتجة عن الفيضان، والإفادة بما يتقرر في هذا الشأن[٢٩].

وبدورها، أوضحت مصلحة الصحة العمومية في مذكرة بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٣١م، أن داعي الإنسانية يدعو إلى تلبية نداء عصبة الأمم، « والاشتراك في هذا العمل الخيري بتقديم المعونة الممكنة بقدر ما تسمح به ظروف البلاد»، ثم بَيَّنَت المذكرة أن مصلحة الصحة المصرية يمكن أن ترسل أحد المعامل البكتريولوجية المتنقلة وتزوده بكل ما تحتاجه الحال من الأجهزة والأدوات، كما ترسل معه الموظفين الأخصائيين اللازمين للقيام بأعمال الفحص، وذكرت مصلحة الصحة أن ذلك لن يكلفها إلا نفقات النقل وبدل السفر للموظفين (لمدة ثلاثة أشهر)، وهي لا تتجاوز سبعمائة جنيه، وأضافت أنها «سترسل» كذلك كمية من لقاح الجدري تكفي لتطعيم نصف مليون شخص، ومن لقاح الكوليرا لنحو مائة ألف شخص، وقد أيد وزير الداخلية اقتراحات مصلحة الصحة العمومية وقرر عرض الأمر على مجلس

الوزراء[٣٠]، فوافق المجلس على هذه الاقتراحات بجلسته المنعقدة في ١٨ نوفمبر ١٩٣١م[٣١].

ويمكن تفسير الاستجابة المصرية لنداء عصبة الأمم بتقديم المساعدات الطبية للصين في ضوء الجانب الإنساني في سياسة مصر الخارجية، والعلاقات القديمة بين البلدين، ووجود عدد كبير من المسلمين في هذه البلاد، كما أن خبرة مصر في مواجهة الفيضانات وإدراكها لخطورة الآثار المترتبة عليها شكل أحد العوامل المهمة لهذه الاستجابة المصرية، هذا بالإضافة إلى ما «سيكون لهذا العمل من أثر وطني حسن في الدعاية لمصر بوجود بعض أخصائيها إلى جانب أخصائيي الأمم الأخرى، يعملون للغاية النبيلة والغرض المشترك في تخفيف ويلات الإنسانية في هذا الظرف العصيب»[٣٢].

قامت مصلحة الصحة العمومية بإبلاغ قرار مجلس الوزراء إلى مدير الهيئة الصحية بعصبة الأمم[٣٣]، وإلى رئيس لجنة الإعانة الأهلية لضحايا الفيضان بشنغهاي[٣٤]، وإلى وزارة الخارجية المصرية لاتخاذ الخطوات العملية لإرسال المساعدات المصرية إلى الصين[٣٥]. وقد كان لهذا القرار من الحكومة المصرية أفضل الأثر لدى عصبة الأمم، فقامت الهيئة الصحية للعصبة بتقديم الشكر إلى الحكومة المصرية ببرقية مؤرخة في ٢٢ نوفمبر ١٩٣١م، ثم بكتاب إلى وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٣١م، وقد جاء به: إن عصبة الأمم تقدر بعظيم من الشكر والامتنان موقف الحكومة المصرية، وإن القسم الطبي بالعصبة لم يقصر في إبلاغ قرار الحكومة المصرية إلى المدير الطبي للهيئة الصحية بالصين، وإن العصبة ليس لديها أي شك في أن حكومة الصين ستقدر هذا الكرم العظيم الذي أقامت مصر الدليل عليه بهذه المناسبة[٣٦].

وفي ٢ ديسمبر ١٩٣١م أفاد قنصل مصر العام بجنيف أن الدكتور فرانك بودراو Dr.Franck G Boudreau عضو القسم الصحي بعصبة الأمم، طلب موافاة العصبة بمعلومات وافية عن البعثة الطبية التي قررت الحكومة المصرية إرسالها إلى الصين، لا سيما صفات ومؤهلات البكتريولوجي والمساعدين الفنيين الذين تقرر إيفادهم، وقائمة ببيان الأجهزة والأدوات المشتمل عليها المعمل البكتريولوجي المتنقل، وتاريخ سفر البعثة إلى الصين، ومدة إقامتها هناك(٣٧).

وسرعان ما أفادت مصلحة الصحة العمومية أنه قد تقرر أن تكون البعثة الطبية المصرية إلى الصين برئاسة الدكتور « حسين محمد إبراهيم» أحد كبار البكتريولوجيين بالمصلحة(٣٨)، بالإضافة إلى اثنين من المساعدين من ذوي الخبرة الطويلة بأعمال المعامل، واثنين من العمال الصحيين، وأحد السائقين، كما أوضحت مصلحة الصحة أن المعمل البكتريولوجي المتنقل تم تجهيزه على سيارة كبيرة متنقلة، ويحتوي على جهاز تعقيم ، وميكروسكوب بكامل أجزائه وعدساته، وجهاز تبخير، وفرن للتفريخ، وكمية كافية من الصبغات والأدوات الزجاجية والبيئات والمزارع، وحمامين، بالإضافة إلى خيمة نقالة، وثلاثة آلاف زجاجة من لقاح الكوليرا تكفي لتطعيم مائة ألف نسمة، وأنابيب مختلفة الأحجام من لقاح الجدري تكفي لتطعيم نصف مليون نسمة. وبينت مصلحة الصحة أنه قد تحدد يوم ٩ ديسمبر ١٩٣١م لسفر البعثة إلى الصين، وأنها « ستمكث هناك مدة ثلاثة أشهر أو أكثر إذا استدعى الأمر»(٣٩).

وقد أبحرت البعثة المصرية في ٧ ديسمبر ١٩٣١م، ووصلت إلى مدينة شنغهاي في ٥ يناير ١٩٣٢م، وبدأت أعمالها على الفور. ومن الجدير بالذكر أن خطاب العرش عام ١٩٣١م تضمن الإشارة إلى سفر هذه البعثة، حيث أعلن أن الحكومة المصرية لبت نداء عصبة الأمم للاشتراك في «عمل إنساني عظيم» وهو مد يد المعونة

للصين في كارثتها التي سببها الفيضان، فأرسلت بعثة طبية من خيرة أبنائها لتقديم الدعم والمساعدة في هذا الميدان[٤٠]. وبهذه المناسبة كررت عصبة الأمم شكرها إلى الحكومة المصرية بكتاب مؤرخ في ١٠ ديسمبر ١٩٣١م، كما أيد هذا الشكر مجلس العصبة أثناء اجتماعه السادس المنعقد في ٢٥ يناير ١٩٣٢م[٤١].

وقد شكلت البعثة الطبية المصرية للصين خير دعاية لمصر في تلك البلاد المترامية الأطراف، تنطق بما وصلت إليه من الرقي العلمي لاسيما وأن مدينة شنغهاي موطن جاليات عديدة من أمم مختلفة، وقد كان لتزويد مصلحة الصحة العمومية هذه البعثة بالقدر الوافي من العدد والأجهزة اللازمة لمهمتها، خير مساعد لها لكي تصير أداة نافعة للقيام بكثير من أعمال البر، فضلًا عن أنه جعلها موضع إعجاب مندوبي الحكومات الأخرى ورجال الحكم في الصين، كما كانت فخرًا لمصر بين ممالك الشرق الأقصى[٤٢]. كما سيتم توضيح ذلك في المحور الثالث.

لكن على الرغم من الدور الإنساني المهم الذي قامت به البعثة الطبية المصرية في شنغهاي، إلا أن نشوب الحرب اليابانية الصينية، وامتداد أعمال القتال إلى المدينة التي تقيم فيها البعثة أعاق عملها، كذلك لم تتمكن البعثة من التنقل داخل أقاليم الصين للقيام بمهمتها المنوطة بها بسبب هذه الحرب؛ وأمام هذه الأوضاع اضطر أعضاء البعثة إلى طلب العودة إلى مصر، ففي ٢ فبراير ١٩٣٢م ورد إلى مصلحة الصحة العمومية برقية من رئيس البعثة، تفيد بأن استمرار وجود البعثة المصرية في الصين يسجل خطرًا على أفرادها[٤٣]. وفي الوقت نفسه قامت عائلات أعضاء البعثة بنشر التماس في صحيفة الأهرام موجه إلى رئيس الوزراء أعربوا فيه عن قلقهم البالغ على أبنائهم المبعوثين إلى الصين، وطلبوا اتخاذ الإجراءات اللازمة لعودة أعضاء البعثة إلى الوطن في أسرع وقت ممكن؛ حرصًا على أرواحهم، وخوفًا من تعذر رجوعهم بعد

ذلك[٤٤]. وعلى الفور قامت المصلحة في اليوم نفسه بمخاطبة وزارة الخارجية للاتصال بالقنصلية المصرية بجنيف؛ للاستعلام عن أوضاع البعثة لدى الهيئة الصحية بعصبة الأمم، وطلب الرأي عما إذا كان وجودها في شنغهاي لا يزال ضروريًا بعد الظروف التي طرأت على تلك البلاد[٤٥].

وقد أفاد القسم الطبي بعصبة الأمم بعدم وجود ضرورة لبقاء البعثة في الصين، وفي الوقت نفسه قامت الإدارة الصحية لحكومة الصين بإبلاغ البعثة أنه بمناسبة ظروف الحرب لا ترى ما يدعو لبقائها، تجنبًا لدفع أي خطر قد يصيب أحد أفرادها، مما يتسبب في أزمة كبيرة مع الحكومة المصرية، وقامت الحكومة الصينية بنقل أعضاء البعثة من مدينة شنغهاي إلى مدينة هونج كونج، وبناء على ذلك قامت مصلحة الصحة العمومية باستدعاء البعثة، وأرسلت إلى رئيسها الأموال اللازمة لعودتهم، فوصلت البعثة إلى مصر في ٢١ مارس ١٩٣٢م، بعد أن تركت أحسن الأثر لمصر في المدة القصيرة التي أقامتها بالصين[٤٦].

ثانيًا: إهداء المعمل البكتريولوجي المتنقل للحكومة الصينية.

كانت المبادرة السريعة من الحكومة المصرية بالاستجابة لطلب عصبة الأمم بتقديم المساعدة الطبية للحكومة الصينية، وإرسال البعثة الطبية المصرية إلى الصين، وتجهيزها بالمعمل البكتريولوجي المتنقل، وتزويدها بالأدوات والأجهزة والأدوية، دافعا لحكومة الصين لطلب المزيد من المساعدات المصرية، فقد التمست هذه الحكومة من رئيس القسم الطبي بعصبة الأمم بذل المساعي الممكنة للتوسط لدى الحكومة المصرية للنظر فيما إذا كان من الممكن إتمام المساعدة التي قدمتها بسخاء لشعب الصين، بأن تهدي المعمل البكتريولوجي المتنقل إلى المحطة المركزية للشئون الصحية

العملية التي أنشأتها الحكومة الصينية بمدينة نانكين، وبينت أن هذا المعمل من شأنه إسداء خدمات ثمينة لمنطقة شاسعة خالية من المعدات الصحية(٤٧).

وبدوره أرسل رئيس القسم الطبي بعصبة الأمم كتابًا إلى وكيل وزارة الداخلية المصرية للشئون الصحية بتاريخ ١٦ مارس ١٩٣٢م، يعرض فيه طلب الحكومة الصينية بإهداء المعمل البكتريولوجي لها، ويطلب رأي مصلحة الصحة العمومية المصرية في هذا الشأن، ويوضح أن هذا العمل سوف يقابل بالتقدير والامتنان من المجتمع الدولي ممثلًا في عصبة الأمم، ويعود بالنفع العظيم على العلاقات الودية بين مصر والصين(٤٨).

وعلى الفور قامت مصلحة الصحة العمومية بدراسة هذا الطلب وأعدت مذكرة بشأنه إلى وزير الداخلية بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٢م، فأوضحت أن المعمل المطلوب إهداؤه لما عاد إلى مصر وُجد أن الكثير من أدواته قد فُقدت، حيث نقلت مشتملاته إلى المعمل المركزي للحكومة الصينية بشنغهاي، لكن هذا الأخير قد تم نسفه نتيجة إلقاء القنابل عليه أثناء الحرب، وبينت مصلحة الصحة أن المعمل بحالته «الراهنة» عديم الجدوى وغير صالح للإهداء، ثم اقترحت القيام بإجراء التعديلات اللازمة للمعمل وتزويده بالأجهزة الضرورية، والموافقة على إهدائه بعد ذلك؛ إتمامًا للمبادرة الإنسانية التي اتخذتها الحكومة المصرية بتقديم المساعدات لحكومة لصين لمواجهة آثار الفيضانات، وختمت مصلحة الصحة مذكرتها ببيان أن المبلغ المطلوب لإعادة المعمل إلى حالته الأولى وتزويده بالأدوات اللازمة لا يتعدى مائتي جنيه مصري، عدا نفقات النقل إلى الصين. وقد وافق « إسماعيل صدقي» رئيس الوزراء ووزير الداخلية(٤٩) على اقتراح مصلحة الصحة العمومية وقرر رفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء لإقراره(٥٠). وبالفعل أقره المجلس بجلسته المنعقدة في أول مايو ١٩٣٢م(٥١).

وتنفيذًا لقرار مجلس الوزراء قامت الإدارة المالية بوزارة الداخلية بتأمين الاعتمادات المالية اللازمة لترميم المعمل البكتريولوجي، وتجهيزه بالأدوات اللازمة له، بالإضافة إلى تكاليف شحنه من مصر إلى الصين. ثم قامت إدارة المعامل بمصلحة الصحة العمومية بإجراء ذلك، وإعادة المعمل إلى حالته الأولى، واقترحت أن يتم إرساله مع بعثة شرف مصرية ترسيخًا لأواصر الصداقة بين مصر وحكومة الصين(٥٢).

ومن الجدير بالذكر أنه قد ورد إلى مصلحة الصحة العمومية برقية من المندوب الصحي لعصبة الأمم لدى الحكومة الصينية مؤرخة في ٧ مايو ١٩٣٢م، تفيد بأن الحكومة الصينية تمكنت من إنقاذ المهمات والأدوات الخاصة بالمعمل البكتريولوجي المصري التي ظُن أولًا أنها قد دمرت(٥٣). وقد أجابت المصلحة بأنها أعادت تجهيز المعمل، وأنها تهدي هذه الأدوات الأخرى إلى المحطة الصحية المركزية للحكومة الصينية بنانكنج(٥٤).

وقد قامت مصلحة الصحة العمومية بشحن المعمل البكتريولوجي المتنقل من ميناء بور سعيد في ٧ ديسمبر ١٩٣٢م، على الباخرة S.SD Artagnan إحدى بواخر شركة كوك، وقامت مصلحة الصحة بإخطار القسم الطبي بعصبة الأمم بذلك(٥٥). وقد وصل المعمل إلى مدينة شنغهاي في ٧ يناير ١٩٣٣م، وكان في انتظاره وفد رسمي يمثل الحكومة الصينية بالإضافة إلى المندوب الطبي لعصبة الأمم لدى الصين، وقد أعلن رئيس هذا الوفد أن الخطوة التي اتخذتها الحكومة المصرية بإهداء أحد المعامل المصرية للصين ليست بجديدة على موقف هذه الحكومة التي تتفانى في تقديم المساعدات الإنسانية لمختلف الدول خلال أزماتها، وأنه سوف يكون لهذا العمل أثره على العلاقات بين مصر والصين. كما أعلن مندوب عصبة الأمم أن

مساعدات الحكومة المصرية للصين لمواجهة آثار الفيضان سوف تسجل بالفخر في الوثائق الرسمية للعصبة[٥٦].

ثالثًا: منح الحكومة الصينية ألف زجاجة من اللقاح المضاد للكوليرا عام ١٩٣٨م.

واصلت الحكومة المصرية جهودها الإنسانية لتقديم المساعدات الطبية للحكومة الصينية لمواجهة آثار فيضانات عام ١٩٣١م، ومساندتها في مكافحة الأمراض والأوبئة التي تفشت بها، والعمل على تخفيف ويلات هذه الأمراض، فقد أشارت تقارير السكرتارية العامة لعصبة الأمم الصادرة خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٧م، إلى استمرار تفشي العديد من الأمراض والأوبئة في العديد من أقاليم الصين نتيجة للفيضانات التي اجتاحت البلاد منذ عام ١٩٣١م، وكذلك الناشئة عن الحرب بين الصين واليابان[٥٧]. كما أوضح تقرير للقنصلية الملكية المصرية بمدينة كوبيه في اليابان، أن أشد الأوبئة انتشارًا في أقاليم الصين، هو وباء الكوليرا، وأنه من المحتمل أن تتقدم حكومة الصين بطلب رسمي إلى الحكومة المصرية لإمدادها بكمية من اللقاح المضاد للكوليرا[٥٨].

وقد قامت الإدارة الصحية بحكومة الصين في أول يوليو ١٩٣٨م بطلب مساعدة الهيئة الصحية بعصبة الأمم في الحصول لها قبل حلول منتصف أغسطس ١٩٣٨م، على كمية من اللقاح المضاد للكوليرا، وذلك لأنه على الرغم من أنها قد قطعت شوطًا طويلًا في مواجهة آثار الفيضانات التي ضربت الصين منذ عام ١٩٣١م، وعلى الرغم من أن المعامل الأهلية التابعة لها تبذل أقصى مجهوداتها للإنتاج، إلا أن إنتاجها لا يكفي للتصدي للأوبئة والأمراض الناتجة عن الفيضان[٥٩].

وتنفيذًا لذلك قامت السكرتارية الصحية بعصبة الأمم بمخاطبة مختلف الدول من أعضاء العصبة وغيرها، تطلب تقديم ما في وسعها من مساعدات طبية للحكومة الصينية، وفي هذا الصدد تلقت وزارة الصحة العمومية المصرية برقية من المستر راجمان مدير السكرتارية الصحية بعصبة الأمم، ينقل بها طلب حكومة الصين بالحصول على كمية من اللقاح المضاد للكوليرا، وقد طلب معرفة ما إذا كان يمكن للوزارة إهداء اللقاح المطلوب، وفي حالة الإيجاب معرفة الكمية التي يمكن تقديمها[٦٠].

وقد بينت وزارة الصحة العمومية في مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٣٨م، أنه ليس لديها ما يمنع من تقديم ألف زجاجة من اللقاح المضاد للكوليرا، تحتوي كل منها على خمسين سنتيمترا مكعبًا منه، وذلك لوجود كمية متوفرة لديها من اللقاح المذكور، وأضافت الوزارة أنه ليس هناك وجود لوباء الكوليرا بمصر في ذلك الحين، وبينت أن المعامل التابعة للوزارة يمكنها أن تنتج في مدة وجيزة الكمية اللازمة للاستعاضة بها عن الكمية المزمع إرسالها، وختمت الوزارة مذكرتها ببيان أن هذا العمل هو عمل إنساني سوف يكون له أثر حميد في الدعاية لمصر في الخارج، وأمام ذلك طلبت الوزارة موافقة مجلس الوزراء على تقديم هذه الكمية من لقاح الكوليرا للحكومة الصينية[٦١]. وبالفعل وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٦ يوليو ١٩٣٨م على ما جاء مذكرة وزارة الصحة العمومية[٦٢].

المحور الثالث: أثر المساعدات المصرية للصين على علاقات مصر الدولية

أولًا: الدعاية لمصر في الخارج.

قامت البعثة الطبية المصرية في الصين بدور مهم في الدعاية لمصر في الخارج، ونتيجة لهذا الدور تلقت الحكومة المصرية عدة خطابات للشكر من عصبة الأمم- كما سبق الإشارة إليه-، وفي الوقت نفسه تلقت وزارة الخارجية المصرية عدة برقيات من حكومات: بولونيا والدانمارك وإسبانيا وهولندا، تعرب فيها عن إعجابها بالمستوى الفائق الذي ظهرت به البعثة الطبية المصرية بشنغهاي، وتسجل تقديرها لدور البعثة في تقديم الخدمات الصحية لشعب هذه المدينة، وتعلن رغبتها في تدعيم أوجه التعاون بينها وبين مصر(٦٣).

ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن وزارة الخارجية المصرية تلقت برقية مؤرخة في ٥ فبراير ١٩٣٢م من القنصلية اليابانية العامة بالإسكندرية(٦٤)، تذكر فيها أنها علمت من الصحف المصرية أن الأوامر قد صدرت إلى البعثة الطبية المصرية بالصين للعودة إلى مصر، وتقترح أن تنتهز البعثة هذه الفرصة لزيارة اليابان للإلمام بأحوالها، ودراسة الأحوال الصحية بها، وتقديم بعض التوصيات والمقترحات التي تعين على تدعيم التعاون الفني والصحي بين مصر واليابان(٦٥).

وبعد توجيه صورة من برقية القنصلية اليابانية إلى مصلحة الصحة العمومية(٦٦)، أفادت الأخيرة أنه قد تبين من دراستها لهذا الاقتراح أنه لا توجد ضرورة لتنفيذه، بسبب اضطراب الأحوال السياسية في الشرق الأقصى، مما قد يعرض أفراد البعثة

لأخطار كبيرة[٦٧]. وبناءً على ذلك طلبت وزارة الخارجية من محافظ الإسكندرية الاعتذار للقنصلية اليابانية عن عدم قبول اقتراحها[٦٨].

ثانيًا: إنشاء العلاقات القنصلية والدبلوماسية بين مصر والصين.

لقد كان من بين النتائج المباشرة التي ترتبت على المساعدات المصرية للصين لمواجهة آثار فيضان عام ١٩٣١م، إنشاء العلاقات القنصلية بين مصر والصين منذ عام ١٩٣٥م، فقد تقدمت الحكومة الصينية بمذكرة رسمية للحكومة المصرية عن طريق القنصلية المصرية بمدينة كوبيه، تضمنت طلب الموافقة على إنشاء قنصلية صينية بالقاهرة، دعما لأواصر التعاون بين البلدين، وكأول خطوة في سبيل التمثيل الخارجي بينهما، وبينت أن الدور الذي قامت به مصر في دعم الصين لمواجهة آثار الفيضان الذي اجتاح أقاليمها عام ١٩٣١م، يمثل دافعًا أساسيًا لاتخاذ هذه الخطوة، وتم افتتاحها بالفعل في أول سبتمبر ١٩٣٥م، كأول قنصلية صينية في الدول العربية[٦٩].

وعلى أثر ذلك أعربت وزارة الخارجية الصينية لقنصل مصر بمدينة كوبية عن رغبتها في أن يكون لمصر تمثيل خارجي في الصين، وهي رغبة شاركتها فيها هيئات صينية كثيرة، كان من بينها الهيئة الصحية المركزية للحكومة الصينية، حيث أكد رئيسها للقنصل المصري المذكور أهمية وجود هذا التمثيل المصري في الصين[٧٠].

واستجابة لذلك قامت إدارة الشئون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية المصرية بإعداد مذكرة إلى مجلس الوزراء مؤرخة في ٧ أبريل ١٩٣٦م، جاء بها أن الصين ترتبط بمصر بعلاقات تجارية مهمة سواء من حيث كمية هذه التجارة أو من حيث النمو «الذي يرجى لها» خصوصًا من جانب الصادرات المصرية، وأن أهمية التجارة الخارجية بين مصر والصين وما يمكن أن تبلغه لو نالت نصيبها الوافي من العناية، وذلك لاتساع السوق الصينية لاستهلاك المنتجات المصرية، فضلًا عن ضمان

الصالح العام للرعايا المصريين في تلك البلاد، بالإضافة إلى الرغبة التي أبدتها الحكومة الصينية في إنشاء التمثيل المصري لديها، وأن كل هذه الاعتبارات تدعو إلى النظر في إنشاء تمثيل قنصلي لمصر في الصين(٧١).

كما بينت وزارة الخارجية أن مدينة شنغهاي هي المكان الطبيعي الأمثل للقنصلية المصرية، حيث إنها تمثل أكبر مركز للصناعة في الصين عمومًا، وصناعة القطن على الأخص، وأوضحت الوزارة أن لكثير من البلاد تمثيل خارجي في الصين، حيث يوجد لديها سفارتان، وتسع عشرة مفوضية، وتسع وتسعون قنصلية عامة، ومائة وعشرون قنصلية، وذكرت أنه يوجد عدد غير قليل من هذه البلاد لا تربطه بالصين علاقات لها من الأهمية ما للعلاقات بين هذه والقطر المصري، وبناء على ما تقدم، وعملًا بأحكام المادة الأولى من قانون النظام القنصلي الصادر في ٥ أغسطس ١٩٢٥م (٧٢)، طلبت وزارة الخارجية الموافقة على إنشاء قنصلية مصرية في مدينة شنغهاي، تتألف من قنصل من الدرجة الأولى، ومأمور قنصلية، وأمين محفوظات، بالإضافة إلى من يلزم إليهم العمل هناك من الموظفين المحليين مثل المترجم والساعي(٧٣). وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٩ أبريل ١٩٣٦م على ما جاء في هذه المذكرة(٧٤).

وكانت نشأة العلاقات القنصلية بين مصر والصين أول خطوة في سبيل التمثيل الخارجي بين البلدين، أعقبتها عدة خطوات أخرى، تُوجت بإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما؛ فقد أنشأت الصين مفوضية لها في مصر ١٩٤٢م، وعقب ذلك انعقد الإجماع في البرلمان المصري على ضرورة التوسع في تمثيل مصر لدى البلاد الشرقية، ونتيجة لذلك طلبت وزارة الخارجية المصرية إنشاء تمثيل دبلوماسي مصري في الصين، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك في جلسته المنعقدة في ١٣ يوليه ١٩٤٣م(٧٥). ثم تطور التمثيل الدبلوماسي بين البلدين منذ ٣٠ مايو ١٩٥٦م عندما

أصدرت الحكومة المصرية والحكومة الصينية بيانًا مشتركًا قررتا فيه إقامة العلاقات الدبلوماسية، وتبادل المبعوثين الدبلوماسيين على مستوى السفراء، وفي ١٧ سبتمبر ١٩٥٦م استلم الرئيس الصيني «ماو تسي تونغ» أوراق اعتماد «حسن رجب» أول سفير لمصر لدى جمهورية الصين الشعبية(٧٦).

ثالثًا: انضمام مصر إلى عصبة الأمم.

جاء انضمام مصر إلى عصبة الأمم مرتبطًا في بعض نواحيه وجوانبه بالمساعدات التي قدمتها الحكومة المصرية لحكومة الصين منذ عام ١٩٣١م لمواجهة آثار الفيضانات التي شهدتها منذ ذلك العام، وذلك من ناحيتين أساسيتين، تتمثل أولهما في إدراك الحكومة المصرية لأهمية دور عصبة الأمم في تحقيق التضامن بين الدول، وسعيها الفعال في تأمين المساعدات الإنسانية الإغاثية سواء المادية أو العينية خلال الأزمات الكبرى التي تتعرض لها الدول. أما الناحية الأخرى فتتمثل في اشتراك الصين مع عدد من الدول الأعضاء في عصبة الأمم في توجيه دعوة للحكومة المصرية عام ١٩٣٣م للانضمام إلى عصبة الأمم، إلا أن الموقف البريطاني من هذه المسألة(٧٧) حال دون السعي المصري للانضمام لعضوية المنظمة الدولية(٧٨).

وفي أوائل عام ١٩٣٧م تلقت الحكومة المصرية عدة دعوات أخرى من ست وعشرين دولة من الدول الأعضاء في عصبة الأمم – من بينها الصين–(٧٩)، تطلب انضمام مصر للهيئة الدولية، وقد أخطرت هذه الدول سكرتارية عصبة الأمم برغبتها في انضمام مصر إلى العصبة، وعلى أثر ذلك طلبت الحكومة المصرية في ٤ مارس ١٩٣٧م انضمام مصر إلى عصبة الأمم، فوافق مجلس العصبة على هذا الطلب في ٢٦ مايو ١٩٣٧م، وقرر قبول مصر عضوًا في عصبة الأمم(٨٠).

الخاتمة

بعد دراسة المساعدات المصرية للصين لمواجهة آثار فيضان عام ١٩٣١م، تم التوصل إلى عدد من النتائج المهمة، والتي تتمثل في:

١- الكشف عن شدة الأضرار المترتبة على فيضان الصين عام ١٩٣١م، وتفاقم حجم الكارثة التي تعرضت لها هذه البلاد، مما أعجز الحكومة الصينية عن مواجهة آثار الفيضان رغم سعيها الحثيث في هذا الشأن، مما اضطرها لطلب المساعدات الدولية.

٢- ترسخ الجانب الإنساني في سياسة مصر الخارجية وفي علاقاتها الدولية، عن طريق تقديم المعونة الصادقة للدول خلال أزماتها الشديدة؛ نتيجة إدراك السلطات المصرية لحجم الأضرار الناتجة عن هذه الأزمات، وحرصها على التعاون الدولي في تخفيف حدة وطأتها.

٣- قِدَم العلاقات المصرية الصينية وقيامها على العديد من الجوانب الثقافية والإنسانية والاقتصادية والسياسية، وغيرها، مما كان عاملًا مهمًا في سرعة الاستجابة المصرية لنداء عصبة الأمم لتقديم المساعدة للحكومة الصينية لمواجهة آثار الفيضان.

٤- تعدد المساعدات الطبية التي قدمتها الحكومة المصرية للصين لمواجهة آثار الفيضان، فشملت إرسال بعثة طبية، وإهداء أحد المعامل البكتريولوجية المتنقلة المهمة، وتقديم كمية من اللقاحات المضادة لبعض الأمراض والأوبئة الخطيرة.

٥- أن المساعدات الإنسانية التي قدمتها مصر لحكومة الصين أظهرت مقدرة الدولة المصرية في النواحي السياسية والصحية والاقتصادية، والتي سمحت لها بتقديم يد العون والمساعدة للصين خلال أزمتها.

٦- حرص مصر على سلامة أبنائها المبوعثين إلى الخارج للقيام بالمهام الإنسانية وتخفيف وطأة الكوارث الطبيعية التي تحيق بالدول، ومتابعة أحوالهم، ويتجلى ذلك في متابعة مصلحة الصحة العمومية المصرية ووزارة الخارجية لأخبار البعثة الطبية المصرية إلى الصين، وذلك بعد ورود الأنباء عن قيام الحرب اليابانية الصينية، مما أدى إلى استدعاء أفراد البعثة، وإرسال الأموال اللازمة لرجوعهم إلى وطنهم.

٧- أظهرت الحكومة الصينية حرصها على سلامة أفراد البعثة المصرية ودوام علاقاتها الودية مع مصر، فصرحت بضرورة عودة أفراد البعثة إلى مصر؛ رغم حاجتها الشديدة للبعثة في مواجهة آثار الفيضان.

٨- وجود دليل قوي ونموذج فعال على اشتراك مصر في نشاط عصبة الأمم في مجال التعاون الدولي قبل أن تنضم مصر إلى عضوية هذه الهيئة في عام ١٩٣٧م.

٩- أنتجت المساعدات المصرية للصين لمواجهة فيضان ١٩٣١م عددًا من النتائج المهمة في سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها الدولية، بداية من الدعاية لمصر في الخارج، وإنشاء العلاقات القنصلية والدبلوماسية بين مصر والصين، وانضمام مصر إلى عصبة الأمم. هذا بالإضافة إلى أن جزءا كبيرا من القوة الناعمة للدولة المصرية هو التضامن مع الشعوب خلال أوقات الأزمات والمحن، ما يساعد في توطيد العلاقات التاريخية وأواصر الصداقة بين الشعوب.

وعلى ضوء هذا البحث يجدر تسجيل عددٍ من التوصيات التي تخدم المجتمع المصري، وتسهم –بإذن الله سبحانه وتعالى– في خدمة البحث العلمي في مجال الدراسات الأكاديمية التاريخية والإنسانية:

١–زيادة الاهتمام بدور المصالح والهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية المصرية المنوط بها مواجهة الكوارث الطبيعية.

٢–توسيع التعاون المصري مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وخاصة هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية وغيرها.

٣–زيادة الاهتمام بالأحوال الصحية في مصر والتوسع في إعداد الكوادر الطبية المتخصصة في مختلف النواحي الصحية، ولاسيما مواجهة الأمراض والأوبئة الخطيرة.

٤–الإفادة من العلاقات الودية وأواصر الصداقة بين مصر والصين لزيادة المبعوثين المصريين إلى هذه البلاد، وزيادة التعاون الفني بين البلدين.

٥–تفعيل الإفادة من القطاع الطبي في مصر كأحد أنماط القوى المصرية الناعمة في علاقات مصر الدولية.

٦–التوسع في إتاحة الوثائق الرسمية التي تكشف دور مصر الدولي في مختلف المجالات السياسية والإنسانية والثقافية والاقتصادية.

هوامش الدراسة

(١) تشغل الصين مساحة واسعة من شرق آسيا تقدر بنحو ٦،٩ مليون كم٢(٧،٣ مليون ميل مربع)، وهو ما يشكل ٢٢% تقريبًا من إجمالي مساحة القارة، وتمتد أراضيها بين دائرتي عرض ١٨°، ٥٣° شمال خط الاستواء، وبين خطي طول ٧٤°، ١٣٥° شرقًا، مما يعكس الامتداد الكبير للدولة، وتطل الصين على الساحل الغربي للمحيط الهادي، ولها حدود مشتركة مع عدد كبير من الدول منها: منغوليا في الشمال، وروسيا في الشمال الشرقي، وكوريا الشمالية في الشرق، وفيتنام ولاوس وبورما وبوتان في الجنوب، ونيبال والهند وباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في الجنوب الغربي والغرب. وتنقسم الصين في الوقت الحاضر إلى ٣٣ وحدة إدارية، منها ٢٢ مقاطعة رئيسة، وخمس مناطق تتمتع باستقلالية كبيرة تسمى « مناطق ذاتية الحكم»، وأربع بلديات مركزية، ومنطقتان تتمتعان بمزايا إدارية خاصة وتكونان ما يسمى « المناطق الإدارية الخاصة». تشنغ بينغ: جغرافية الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، د. م، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص٧. محمد خميس الذوكة: آسيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص٢١٣.

(٢) ينظر: زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية ١٩٥٦–١٩٧٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص٩. محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الصينية في ضوء المحددات الوطنية والمتغيرات الإقليمية والدولية ١٩٥٦–٢٠١٥م، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م، ص٥. محمد أحمد طه السيد مطاوع: العلاقات المصرية – الصينية مراحل تاريخية كبرى وعلاقات متشعبة، مجلة آفاق آسيوية، العدد الأول، مايو ٢٠١٧م، ص ص٤٣–٤٤.

(٣) ينعكس التفوق الطبيعي للبيئة في الصين على أوجه عديدة من أحوالها المناخية، ويتميز المناخ في الصين بهبوب الرياح الموسمية وتباين أنواع المناخ، وتعد الصين إحدى الدول القليلة في العالم التي يوجد بها عدد من المناطق المناخية، فبدءًا من الجزء الشمالي لمقاطعة هيلونغجيانغ إلى أقصى جنوب جزيرة هاينان، يوجد في الصين ست مناطق مناخية، هي: الباردة، والمعتدلة، والدافئة، والمدارية، والاستوائية، وشبه الاستوائية، مع وقوع أغلب الصين في المنطقتين شبه الاستوائية والدافئة. وقد أسهمت المساحة المترامية الأطراف للصين في ظهور اختلافات كبيرة في أحوال وظروف المياه؛ فمن ناحية الأمطار يمكن تقسيم الصين من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي، إلى مناطق رطبة، وشبه رطبة، وجافة، وشبه جافة، ويصل المعدل السنوي لتساقط الأمطار إلى ٦٢٩ ملم٣، ويبلغ إجمالي كمية الأمطار السنوية أكثر من ستة تريليونات متر مكعب، لكن مناطقها المختلفة تتأثر بشكل متفاوت بالرياح الموسمية

الصيفية وأوقات هبوبها وتراجعها، وهذا يسبب توزيعًا غير عادل للأمطار، ويخلق تناقصًا تدريجيًا للأمطار من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي. شيوي قوانغ: جغرافيا الصين، ترجمة: محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، ص ص٤٥، ٤٨. تشينغ بينغ: مرجع سابق، ص ص٨-٩.

(٤) تشينغ بينغ: المرجع السابق، ص٥٥.

أسوأ-فيضان-عرفه-التاريخ-تسبب-في-مقتل-٤-ملايين-شخص

https://www.alarabiya.net. ، تاريخ زيارة الموقع ٣ يناير ٢٠٢٣م.

(٥) نهر اليانغستي: يوجد في الصين عدد هائل من الأنهار، يجري معظمها من الغرب إلى الشرق ليصب في النهاية في المحيط الهادي، أما باقي هذه الأنهار فهو موجود في جنوب غرب البلاد، وتبلغ أطوال الأنهار الصينية مجتمعة ٢٢٠ ألف كيلو متر. ويمثل نهر اليانغستي أطول أنهار الصين على الإطلاق، حيث يصل طوله إلى ٦٣٠٠ كيلو متر، وينبع من جبل جيلاد أندونغ الثلجي بجنوب غرب هضبة تشينغهاي، ويتدفق عبر العديد من المقاطعات حيث يصب في بحر الصين الشرقي، ويعد نهر اليانغستي عاملًا مهمًا من عوامل نمو الاقتصاد الوطني للصين، حيث ينقل نحو تريليون متر مكعب من المياه إلى البحر، وهو أهم الأنهار التي تستخدم في النقل الداخلي. وتبلغ مساحة حوض نهر اليانغستي ١،٨ مليون كم٢ محتلة حوالي ٢٠% من مساحة اليابسة في الصين، ويتمتع هذا الحوض بأمطار غزيرة، وموارد مائية كثيرة، ومواد معدنية وفيرة، وتربة خصبة، وزراعة عالية التطور. شيوي قوانغ: مرجع سابق، ص ص٦٨-٦٩. تشينغ بينغ: مرجع سابق، ص ص٥٣-٥٤.

Simon Winchester: The River at the Center of the World: A Journey Up the Yangtze, and Back in Chinese Time, Picador, New York, 1st, 1996, p.10.

(٦) النهر الأصفر: هو ثاني أطول أنهار الصين، يمتد طوله إلى ٥٤٦٤ كيلو متر، وينبع من حوض يوقوزونغلي في الجزء الشمالي من جبل بايانكالا، ويحمل مياهًا بمعدل سنوي يصل إلى ٤٨ مليار متر مكعب، والأراضي التي يمر بها النهر الأصفر تتميز بمساحات خصبة واسعة، ومراع طبيعية كثيرة. وينقسم النهر الأصفر إلى ثلاث مراحل: المجاري العليا، وتبدأ من منبعه إلى توكيتو بمنغوليا الداخلية، والمجاري الوسطى: من توكيتو إلى منغجين بمقاطعة خنان، والمجاري السفلى من منغجين إلى مصبه بالبحر، ويجري جزؤه الأوسط على هضبة اللويس حيث تزداد محتوياته من الطين والرمال بشكل كبير جدًا، حيث إن كل كيلو متر مكعب من مياهه يحمل نحو ٣٧،٦ كجم من الرمال؛ فيميل لونه إلى اللون الأصفر مما يفسر سبب تسميته، وخلال جريانه نحو سهل الصين الشمالي، يغير النهر سرعته

فجأة ويتباطأ؛ مما يسمح للكثير من الرمال بالهبوط والاستقرار في قاعه الذي يرتفع بشكل واضح في هذه المنطقة. ويوفر حوض النهر الأصفر والمنطقة الممتدة على طول مجاريه السفلى أكثر من ٢٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، ويقطنها نحو ١١٠ مليون نسمة. ويعتبر حوض النهر الأصفر موطن الحضارة الصينية العريقة ومهد الأمة الصينية. تشينغ بينغ: مرجع سابق، ص ص٣٦–٣٧. إبراهيم نافع: الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ص١١–١٢.

Cheng Li: Rediscovering China: Dynamics and Dilemmas of Reform, Rowman & Littlefield Publisher, New York, 1997, p165.

(٧) نهر هواي: أحد الأنهار الرئيسة في الصين. يقع في منتصف المسافة بين النهر الأصفر ونهر اليانغتسي، ويمتد مثلهما من الغرب إلى الشرق، وهو أصغر أنهار الصين، طوله ثلاثمائة ميلٍ بحريٍ ومتوسط عمقه ١٨ مترًا، وكان يصب مباشرة في النهر الأصفر، لكن غيرت الفيضانات مجراه فأصبح رافدا مهمًا لنهر اليانغتسي، وهذا النهر عرضة للفيضانات الخطيرة. شيوي قوانغ: المرجع السابق، ص ص٢–٣.

- David Allen Pietz: Engineering the State: The Huai River and Reconstruction in Nationalist China 1927–1937, Routledge, New York, 1st edition, 2002, pp.61-62.

(٨) تشينغ بينغ: مرجع سابق، ص٥٥.

(٩) الكوليرا: أحد الأمراض التي تصيب الجهاز الهضمي، وتأتي في صورة إسهال حاد، ناتج عن عدوى في الأمعاء ببكتريا « بكتريم فيبريو كوليرا» التي تصيب الإنسان نتيجة تناول الأطعمة الفاسدة أو شرب المياه الملوّثة، وفي بعض الأحيان تكون الأعراض بسيطة، وفي البعض الآخر تكون خطيرة وتهدد حياة الإنسان، ويختلف ظهور الكوليرا من دولة لأخرى وفقًا لعوامل متعددة أهمها درجة الحرارة والرطوبة. نسمة سيف الإسلام سعد: الأوبئة والأمراض في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين (١٩٠٢–١٩٤٧م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م، ص١١٦.

(١٠) التيفود: عدوى تهدد الحياة، تسببها بكتيريا السالمونيلا التيفية، وتنتشر عادةً عن طريق الأغذية أو المياه الملوثة، وحمى التيفوئيد شائعة بالأماكن التي تعاني من سوء الصرف الصحي ونقص المياه الصالحة للشرب. وعندما يتم تناول بكتيريا السالمونيلا التيفية عن طريق الطعام أو الشراب، فإنها تتكاثر وتنتشر في مجرى الدم، مما ينتج عنه مضاعفات خطيرة تصل إلى الوفاة. ريتشارد ووكر: الأوبئة والطاعون، ترجمة: مركز ابن العماد للترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٧. الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، مركز وسائل الإعلام، صحائف الوقائع، حمى التيفود. تاريخ زيارة الموقع ٤ يناير ٢٠٢٣م.

https://www.who.int/ar/news-room/fact-

(١١) الأهرام: العدد (١٦٧٧٥)، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٣١م، ص٣.

(١٢) الأهرام: العدد (١٦٧٧١)، بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٣١م، ص٤.

(١٣) الدوسنتاريا (Dysentery): هو مرض معدٍ من أمراض الجهاز الهضمي يصيب الأمعاء خاصة القولون، ويرافقه إسهال دموي أو مخاطي شديد، وهو مرض واسع الانتشار يكثر في البلدان الحارة وبعض البلدان المتقدمة، ويتم انتقاله عن طريق الطعام أو الماء الملوث أو عن طريق الذباب، تسببه أنواع من الأحياء الطفيلية المجهرية تدعى الأميبا التي تنقض على القولون بجميع أجزائه وتحفر في جداره حفرًا مكونة ما يسمى بالتقرحات، وهناك أنواع كثيرة من الدوسنتاريا لكنها قلما تسبب الوفاة. زينب منصور: معجم الأمراض وعلاجها، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص٣٩٢.

(١٤) الأهرام: العدد (١٦٧٧٥)، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٣١م، ص٣. العدد (١٦٧٧٨)، بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٣١م، ص٤. العدد (١٦٧٨٤)، بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٣١م، ص٣. العدد (١٦٧٨٦). البلاغ: العدد (٢٥٢٠)، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٣١م، ص٩.

(١٥) كرم حلمي فرحات: الصين ومصر عبر التاريخ الحضاري، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص ص١١-١٢.

(١٦) تشينغ بينغ: مرجع سابق، ص ص٣٧-٣٨.

(١٧) قامت الحرب اليابانية الصينية الأولى في المدة (٢٥ يوليو ١٨٩٤-١٧ أبريل ١٨٩٥م) بسبب النزاع من أجل النفوذ في مملكة جوسون الكورية، وقد رجحت أحداث هذه الحرب كفة اليابان وأكدت تفوقها العسكري، فكان أن طالبت الحكومة الصينية بإعلان الهدنة في شهر يناير من عام ١٨٩٥م، وأدت المحادثات بين الطرفين إلى التوقيع على معاهدة « شيمونوسيكي» يوم ١٧ أبريل ١٨٩٥ م والتي كرست انتصار اليابان. وعلى أثر قيام الحرب العالمية الأولى انتهزت اليابان فرصة سوء الأحوال في الصين وكثرة مشاغل الدول، فتطلعت إلى فرض سيطرتها على اقتصاد الصين، فعرضت على الصين معاهدة تحتوي على ٢١ مادة ترمي كلها إلى اخضاع البلاد اقتصاديًا وأدبيًا، وأجبرت الحكومة الصينية على قبولها وتوقيعها عام ١٩١٥م، فثار لذلك الطلبة الصينيون ونشروا الدعاية الوطنية وبدأوا حركة المقاومة، فتراجعت اليابان عن مخططاتها. ولما كان فيضان الصين عام ١٩٣١م اغتنمت اليابان هذه الفرصة واحتلت مدينة مكدون عاصمة إقليم منشوريا، وتم عرض النزاع على عصبة الأمم فأدانت اعتداءات اليابان، فقررت الأخيرة الانسحاب من المنظمة الدولية. نور محمد دابو سين،

محمد إبراهيم شاه كوجين: الحرب الصينية اليابانية خطاب إلى العالم الإسلامي، ترجمة: أبو بكر هو غانجين، مطبعة مجلة المهرجان، القاهرة، ص ص٢–٣. مكتب التحرير العربي الصيني: تاريخ الصين، مجموعة بيت الحكمة للصناعات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص ص١٨١–١٨٢. البلاغ: العدد (٢٥٢٥)، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٣١م، ص٩. العدد (٢٥٥١)، بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٣١م، ص٩.

[١٨] دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥–٠٠٧٨): فيضان وادي يانج تري ومقاطعات صينية أخرى– الإجراءات المتخذة من قبل عصبة الأمم المتحدة لنجدة المقاطعات المتضررة ومكافحة الأمراض الوبائية، كتاب من وزير الخارجية إلى وزير الداخلية، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٣١م، بشأن: مساعدة الصين ومكافحة الأوبئة فيها، وثيقة رقم ٣، ص٣٣. الأهرام: العدد (١٦٧٧٠)، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٣١م، ص٣.

[١٩] الأهرام: العدد (١٦٧٧٠)، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٣١م، ص٣.

[٢٠] الأهرام: العدد (١٦٧٧٥)، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٣١م، ص٣.

[٢١] عصبة الأمم League of Nations: منظمة دولية تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨م)، وقد أدرج نص تأسيسها في الجزء الأول من معاهدة فرساي التي تم توقيعها مع ألمانيا في ٢٨ يونيو ١٩١٩م، وكانت تهدف إلى تدعيم السلام العالمي، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والقانونية قبل الالتجاء إلى الحلول العسكرية، والمساعدة في تقديم المساعدات المادية والفنية والصحية للدول الأعضاء خلال الأزمات والكوارث. وتألفت عصبة الأمم من مجلس، وجمعية عامة، وأمانة عامة، وكل هذه شكلت هيئاتها الرئيسة، إضافة إلى عدد من الهيئات المساعدة. وقد ضمت العصبة ثلاث فئات من الأعضاء: الأعضاء الأصليون (أو المؤسسون) وهم ممثلو الدول الحليفة التي وقعت على معاهدة ڤرساي وعددهم ٣٣ عضواً، والأعضاء المدعوون، وهم الدول المحايدة أيام الحرب العالمية الأولى التي دعتها جماعة الدول المؤسسة للانضمام، والأعضاء المنضمون (أو المنتخبون) الذين تقبلهم الجمعية العامة للعصبة بناء على طلب يقدم لها، وتبتّ فيه بأغلبية الثلثين، وقد انضم على هذا الأساس نحو عشرين دولة. وقد بلغ عدد أعضاء العصبة حده الأعلى عام ١٩٣٢حين وصل إلى ٦٠ دولة، وهبط إلى حده الأدنى في عام ١٩٣٩م إذ وصل إلى ٤٤ دولة فقط. وقد عقدت العصبة دورتها الأخيرة في المدة ٨– ١٨ أبريل ١٩٤٦م، وسلمت جميع أصولها ووثائقها إلى هيئة الأمم المتحدة. عصبة الأمم، السكرتارية العامة: عصبة الأمم غاياتها– وسائلها– أعمالها، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٩م، ص ص٩–١٠. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري

الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٥-٠٠٧٨): جزء رابع مصر وعصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤٢، ملف رقم ٢، وزارة الخارجية، تقرير عن أعمال الجمعية العمومية العادية الحادية والعشرين والأخيرة لعصبة الأمم جنيف ٨-١٨ أبريل سنة ١٩٤٦م، ص ص٢-٣.

The League Of Nations: A Pictorial Survey, General Secretariat, information Department, Geneva,1925,pp.18-19.

(٢٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥-٠٠٧٨)، مصدر سابق، وثيقة، رقم ١، ص٢.

Societe Des Nations, Soix Ante- Cinquieme Session Du Conseil Sixieme Séance (Publique Puis Privee) Tenue Le Mardi 29 Septembre 1931.

(٢٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش(١٢٢٣٣٩-٠٠٨١)، اشتراك الحكومة في تنفيذ ما قررته عصبة الأمم من معاونة الصين في القيام بأعمال الإسعاف ومقاومة الأمراض الوبائية بالجهات التي اجتاحها الفيضان، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، السكرتارية الفنية، مذكرة مرفوعة لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٣١م، بشأن: مساعدة الصين ومكافحة الأوبئة فيها، وثيقة رقم ٢، ص٣.

(٢٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥-٠٠٧٨)، مصدر سابق، وثيقة رقم١، ص ص٢٩-٣٠.

Societe Des Nations, Soix Ante- Cinquieme Session Du Conseil Sixieme Séance (Publique Puis Privee) Tenue Le Mardi 29 Septembre 1931.

(٢٥) مصلحة الصحة العمومية: أُنشئت مصلحة الصحة العمومية بموجب الأمر العالي الصادر في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٠٣هـ/ ٨ فبراير ١٨٨٦م، الذي قضى بتشكيل مصلحة الصحة العمومية بمصر المحروسة، على أن تكون تابعة لنظارة الداخلية، ويقوم بإدارتها مدير يعين من قبل الخديو، وتمثلت أهم اختصاصاتها في ملاحظة كل محل له ارتباط بحفظ الصحة العمومية، وتنفيذ اللوائح الصحية ومراقبتها، ومقاومة الأمراض الوبائية. ومنذ مايو ١٩٢٠م أصبحت المصلحة تابعة لوزير الداخلية مباشرة، وأصبح رئيسها بدرجة ولقب وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية، يساعده في عمله مدير عام ومفتش عام، واستمر الأمر على ذلك حتى أبريل سنة ١٩٣٦م عندما أنشئت وزارة الصحة العمومية. دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار والوزراء، ك. ش(٠٠٠٢٧٠-٠٠٧٥)، مرسوم بتبعية مصلحة الصحة لوزارة الداخلية ويكون رئيس هذه المصلحة بدرجة ولقب وكيل وزارة بتاريخ ١ مايو سنة ١٩٢٠م. تامر إبراهيم أحمد العسكري: نظارة الداخلية في مصر ١٨٨٢-١٩١٤م (

دراسة تاريخية وثائقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٦م، ص١٩٩.

(٢٦) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥–٠٠٧٨)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، كتاب من وزير الخارجية إلى وزير الداخلية، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٣١م، وثيقة رقم ٣، ص٣٣. وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، السكرتارية الفنية، كتاب من وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣١م، وثيقة رقم ٩، ص٤٩.

(٢٧) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٢، ص٣١.

Societe Des Nations, lettre du Secrétaire général au monsieur le ministre des Affaires étrangères d'egypte, Geneve, 3 Novembre 1931.

(٢٨) تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية كانت قد تلقت عددًا من النداءات الدولية لتقديم المساعدات للحكومة الصينية، لمواجهة بعض الأزمات التي تعرضت لها بعد الحرب العالمية الأولى، كان من بينها طلب اللجنة الدائمة للمعهد الزراعي الدولي بروما في أول أبريل ١٩٢١م لتقديم المساعدات لمكافحة المجاعة بشمال الصين. وفي الوقت نفسه أرسلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مبعوثًا رسميًا إلى مصر لإجراء مباحثات حول ما يمكن أن تقدمه مصر من مساعدات للصين بمناسبة المجاعة التي حلت بشمالها. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٠٩١٧٠–٠٠٧٨)، طلب اللجنة الدائمة للمعهد الزراعي الدولي بروما من الدول الأعضاء بالمعهد مساعدات لمكافحة المجاعة بشمال الصين، بتاريخ ١ أبريل ١٩٢١م، وثيقة رقم١، ص١. وثائق مجلس النظار والوزراء، ك. ش(٠٢٧٦٢٠–٠٠٧٥)، كتاب من وزير الزراعة إلى رئيس مجلس الوزراء بخصوص مبعوث الولايات المتحدة إلى مصر ومباحثاته فيما ستقدمه مصر إلى الصين بمناسبة المجاعة التي حلت بشمالها، بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٢١م، ص١.

(٢٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥–٠٠٧٨)، مصدر سابق، كتاب من وزير الخارجية إلى وزير الداخلية، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٣١م، بشأن: مساعدة الصين ومكافحة الأوبئة فيها، وثيقة رقم ٣، ص٣٣.

(٣٠) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش(١٢٢٣٣٩–٠٠٨١)، مصدر سابق، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، السكرتارية الفنية، مذكرة مرفوعة لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٣١م، بشأن: مساعدة الصين ومكافحة الأوبئة فيها، وثيقة رقم ٢، ص ص٤–٣.

(٣١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار والوزراء، ك. ش(٠٥٣٢٠٦-٠٠٧٥)، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الأربعاء ٨ رجب سنة ١٣٥٠هـ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١م)، مذكرة مرفوعة لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٣١م.

(٣٢) ينظر: زينب عيسى عبد الرحمن: مرجع سابق، ص٩.

(٣٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥-٠٠٧٨)، مصدر سابق، وثيقة رقم ٧، ص٣٩.

Une lettre du sous-secrétaire D'état signed (M. Shahin) au le directeur médical Société des Nations, 22 Novembre 1931.

(٣٤) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٦، ص٣٨.

A letter from (M. Shahin) Under Secretary of the State to Dr. J. Heng Liu National commission for the aid of the Flood Victims Shangahai, 22 Novembre 1931.

(٣٥) المصدر نفسه، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، السكرتارية الفنية، كتاب من وكيل وزارة الداخلية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣١م، بشأن: طلب عصبة الأمم مساعدة منكوبي الفيضان في الصين، وثيقة رقم ٩، ص٤١.

(٣٦) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥-٠٠٧٨)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة جنيف، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣١م، بشأن: البعثة الطبية المصرية التي تقرر إرسالها إلى الصين، وثيقة رقم ١٩، ص٥٥.

(٣٧) نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، المعامل، بيان بمؤهلات الدكتور حسين محمد إبراهيم، مرفق بكتاب وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٣١م، بشأن: بعثة الصين البكتريولوجية، وثيقة رقم ١٢، ص٤٤.

(٣٩) المصدر نفسه، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، المعامل، كتاب من وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٣١م، بشأن: بعثة الصين البكتريولوجية، وثيقة رقم ١٣، ص٤٥.

(٤٠) الدولة المصرية: مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، مجموعة محاضر الانعقاد العادي الثاني، المجلد الأول، من محضر الجلسة الأولى إلى محضر الجلسة الثلاثين (١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١-١١ أبريل سنة ١٩٣٢م)، محضر الجلسة الافتتاحية للدور العادي الثامن للبرلمان، يوم الخميس ٧ شعبان سنة

١٣٥٠هـ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢م، ص٣. الأهرام: العدد (١٦٨٩٥)، بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٣١م، ص٧.

(٤١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش(١٢٢٣٣٩–٠٠٨١)، مصدر سابق، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٢م، وثيقة رقم ١، ص٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ص٧–٦.

(٤٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥–٠٠٧٨)، مصدر سابق، وثيقة رقم ٢١، ص٥٧.

(٤٤) الأهرام: العدد (١٦٩٤٠)، بتاريخ ٣ فبراير ١٩٣٢م، ص٧.

(٤٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥–٠٠٧٨)، مصدر سابق، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، السكرتارية الفنية، كتاب من وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢ فبراير١٩٣٢م، بشأن: البعثة المصرية البكتريولوجية بالصين، وثيقة رقم ٢٢، ص٥٨.

(٤٦) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش(١٢٢٣٣٩–٠٠٨١)، مصدر سابق، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٢م، وثيقة رقم ١، ص٧. الأهرام: العدد (١٦٩٤٨)، بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٣٢م، ص٦. العدد (١٦٩٥٢)، بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٣٢م، ص٧.

(٤٧) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥–٠٠٧٨)، مصدر سابق، وثيقة رقم ٤٥، ص٩١.

Societe Des Nations، lettre du Directeur medical au le Sous- secrétaire d'état Departement de l ' Hygiène Publique ministre de l'Intérieur Le Caire, Geneve, le 16 Mars 1932.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٤٩) وزارة إسماعيل صدقي الأولى: (١٩ يونيه ١٩٣٠– ٤ يناير ١٩٣٣م). يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨–١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، د. ط، ١٩٧٥، ص ص٣٥٤–٣٥٥.

(٥٠) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الـوزراء، ك. ش(١٢٢٣٣٩-٠٠٨١)، مصـدر سـابق، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٢م، وثيقة رقم ١، ص٦.

(٥١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار والوزراء، ك. ش(٠٥٣٢٦٥-٠٠٧٥)، جلسـة مجلـس الوزراء المنعقدة في يوم الأحد ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٠هـ (أول مايو سـنة ١٩٣٢)، مـذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن طلب عصبة الأمم إلى الحكومات المختلفة مد يد العون إلى حكومـة الصين في القيام بأعمال الاسعاف ومقاومة الأمراض الوبائية، بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٣٢م، ص٢.

(٥٢) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش(١٢٢٣٣٩-٠٠٨١)، المصـدر السـابق، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، مذكرة بتاريخ ١١ مايو١٩٣٢م، وثيقة رقم ٤٢، ص٨٤.

(٥٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥-٠٠٧٨)، المصدر السابق، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، السكرتارية الفنية، كتاب من وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ مـايو ١٩٣٢م، بشـأن: المعمـل البكتريولوجي المهدى للصين، وثيقة رقم ٤٣، ص٨٦.

(٥٤) المصدر نفسه، وثيقة رقم٤٠، ص ص٨٢.

Ministry of the Interior، Public Health Service, A letter from (M. Shahin) Under Secretary of the State to Dr. J. Heng Liu The Representative of the League of N Central station of Health Nanking, bacteriological laboratory presented to China, Cairo, 25th May 1932.

(٥٥) المصدر نفسه، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، السكرتارية الفنية، كتاب من وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٢م، وثيقة رقم ٤٨، ص٩٥. وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى قنصل المملكة المصرية بجنيف، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٣٢م، بشأن: اهداء معمل بكتريولوجي إلى حكومة الصـين، وثيقة رقم ٤٩، ص٩٦.

(٥٦) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة جنيف، كتاب من القـائم بأعمـال القنصلية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٣٣م، بشأن: اهداء معمل بكتريولوجي إلى حكومة الصين، وثيقة رقم ٥١، ص١٠١.

(٥٧) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش(١٢٢٣٤٦-٠٠٨١): مكاتبات بشـأن نشـاط عصبة الأمم في المدة من يوليو إلى نـوفمبر ١٩٣٩م، وزارة الخارجيـة، إدارة الشـئون السياسـية والتجارية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات، مذكرة بتاريخ أول ديسمبر ١٩٣٩م، ص ص١، ٩.

(٥٨) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار، ك. ش(٠٥٠٦٣٧–٠٠٧٥): تقارير سياسية عن الحرب بين الصين واليابان، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بكوبية، كتاب من القنصل إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣ سبتمبر١٩٣٧م، ص١٩.

(٥٩) المصدر نفسه، ك. ش(٠٥٠٥٩٨–٠٠٧٥): منح الإدارة الصحية بحكومة الصين ألف زجاجة من اللقاح المضاد للكوليرا، وزارة الصحة العمومية، الشئون الطبية، المكتب الفني، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٣٨م، وثيقة رقم١، ص١.

(٦٠) نفسه.

(٦١) نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه، ك. ش(٠٥٤٤٦٠–٠٠٧٥)، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٢٨ جماد أول سنة ١٣٥٧هـ (٢٦ يوليه سنة ١٩٣٨)، بيان المسائل، ص٤.

(٦٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش(١٢٢٣٣٩–٠٠٨١)، مصدر سابق، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٢م، وثيقة رقم ١، ص٧.

(٦٤) تأرجح اهتمام اليابان نحو مصر عبر مراحل مختلفة، وهو ما ارتبط بالأوضاع النسبية للدولتين داخل الإطار الدولي والإقليمي، واعتبارات المصلحة من ناحية أخرى، وتعود الجذور الحديثة للعلاقات بين البلدين إلى الاهتمام الذي لقيته مصر من جانب اليابان لاعتبارين أساسيين، يتلخص أولهما في اتجاه اليابان لدراسة الخبرة المصرية في الإصلاح والتنمية للاستفادة منها في بناء نهضتها الحديثة، والاعتبار الثاني يتمثل في اتجاه اليابان لدراسة الخبرات الأوروبية وخاصة البريطانية والفرنسية في تحقيق السيطرة على المستعمرات، والتي كانت مصر إحداها، وذلك بعد أن حصلت العسكرية اليابانية على امتيازات لها داخل الصين وكوريا. وقد تطورت العلاقات اليابانية مع مصر في فترة ما بعدد الحرب العالمية الأولى، ففتحت قنصلية لها بالإسكندرية لرعاية مصالحها الاقتصادية. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥–٠٠٧٨)، مصدر سابق، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية، بتاريخ ١١ فبراير١٩٣٢م، بشأن: البعثة المصرية البكتريولوجية في الصين، وثيقة رقم ٢٨، ص٦٤. ماجدة علي صالح: العلاقات السياسية المصرية– اليابانية، (بحث منشور ضمن) السيد صدقي عابدين (محررا): العلاقات المصرية– اليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ص٤–٥.

(٦٥) دار الوثائق القومية، المصدر السابق، وثيقة رقم ٢٩، ص ص٦٧-٦٨.

Consulat General Du Japon, Lettre du (Y. Yamashita) Charge du Consulat Général du Japon à (Abdel Fattah Yehia Pacha), ministre des Affaires étrangères Le Caire, Alexandrie, 5 February, 1932.

(٦٦) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢٢٧٩٥-٠٠٧٨)، مصدر سابق، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية، بتاريخ ١١ فبراير١٩٣٢م، بشأن: البعثة المصرية البكتريولوجية في الصين، وثيقة رقم ٢٨، ص٦٤.

(٦٧) المصدر نفسه، وزارة الداخلية، مصلحة الصحة العمومية، السكرتارية الفنية، كتاب من وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٦ فبراير١٩٣٢م، بشأن: البعثة المصرية البكتريولوجية بالصين واقتراح زيارتها لليابان قبل عودتها، وثيقة رقم ٣٤، ص٧٥.

(٦٨) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى محافظ الإسكندرية، بتاريخ ٢١ فبراير١٩٣٢م، بشأن: اقتراح زيارة البعثة المصرية البكتريولوجية بالصين بلاد اليابان، وثيقة رقم ٣٥، ص٧٧.

(٦٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢١٠٥٨-٠٠٧٨)، السلك السياسي المصري- إنشاء مفوضية مصرية في الصين، محفظة رقم ٤٥٢، ملف رقم ٨، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٤٣م، وثيقة رقم ١، ص١.

(٧٠) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش(١٢٢٥٣٤-٠٠٨١)، إنشاء قنصلية مصرية في شنغهاي بالصين تتألف من قنصل من الدرجة الأولى ومن مأمور قنصلية ومن أمين محفوظات، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ٧ أبريل ١٩٣٦م، وثيقة رقم ١، ص٤.

(٧١) نفسه.

(٧٢) حدد هذا المرسوم مرجعية إنشاء القنصليات وإلغائها، ودوائر اختصاصها، وفصل طريقة تعيين القناصل وعزلهم، وغير ذلك من الشئون المتعلقة بمهامهم. الوقائع: العدد (٧٨)، بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٣٤٤هـ (١٣ أغسطس ١٩٢٥م)، مرسوم بقانون خاص بالنظام القنصلي، ص ص١-٤.

(٧٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش(١٢٢٥٣٤-٠٠٨١)، مصدر سابق، ص٣.

(٧٤) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار والوزراء، ك. ش(٠٥٤١٢٠–٠٠٧٥)، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الخميس ١٧ محرم سنة ١٣٥٥هـ (٩ أبريل سنة ١٩٣٦)، مجلس الوزراء، بيان المسائل المستجدة، ص٤.

(٧٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٢١٠٥٨–٠٠٧٨)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٤٣م، وثيقة رقم ١، ص١. كرم حلمي فرحات: العلاقات المصرية الصينية (ماضيها وحاضرها وآفاق مستقبلها)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٨٨.

(٧٦) جمهورية الصين الشعبية، مجلس الدولة، مكتب الإعلام: الصين – مصر، ترجمة: لي تشي بينغ، د. ط، ٢٠٠٣م، ص٣.

(٧٧) أظهرت الحكومة البريطانية منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م تحفظًا كبيرًا في مسألة انضمام مصر إلى عصبة الأمم؛ خوفًا من تدخل العصبة في تسوية المسائل التي احتفظت بها بريطانيا في هذا التصريح، ولذلك قدمت وزارة الخارجية البريطانية كتابًا إلى سكرتارية عصبة الأمم أعلنت فيه أن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تقبل تدخل العصبة في تسوية المسائل المعلقة بينها وبين الحكومة المصرية، واستمر هذا الموقف البريطاني حتى إجراء مفاوضات عام ١٩٣٦م. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣١–٠٠٧٨): جزء أول انضمام مصر إلى عصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤١، ملف رقم ٣، وزارة الخارجية، مذكرة بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٣٦م، ص٤٥.

(٧٨) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، مذكرة بشأن دخول مصر في عصبة الأمم، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٣٦م، ص٦٧.

(٧٩) هذه الدول هي: اتحاد جنوب أفريقيا، استراليا، أفغانستان، ايران، البرتغال، بريطانيا، بلجيكا، بلغاريا، بولونيا، تركيا، تشيكوسلوفاكيا، نيوزيلندا، سويسرا، شيلي، الصين، العراق، فرنسا، فنلندا، كوبا، كولومبيا، المجر، المكسيك، النمسا، الهند، يوغوسلافيا، اليونان، دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٠–٠٠٧٨): انضمام مصر إلى عصبة الأمم – علاقات مع عصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤١، ملف رقم ٢، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، نشرة إلى بعثات التمثيل المصري، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٣٧م، ص٨٨.

(٨٠) نفسه.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة: دار الوثائق القومية:

١- وثائق مجلس النظار.

م	الكود الأرشيفي	عنوان الملف
١	٠٠٧٥-٠٠٠٢٧٠	مرسوم بتبعية مصلحة الصحة لوزارة الداخلية ويكون رئيس هذه المصلحة بدرجة ولقب وكيل وزارة بتاريخ ١ مايو سنة ١٩٢٠م
٢	٠٠٧٥-٠٢٧٦٢٠	كتاب من وزير الزراعة إلى رئيس مجلس الوزراء بخصوص مبعوث الولايات المتحدة إلى مصر ومباحثاته فيما ستقدمه مصر إلى الصين بمناسبة المجاعة التي حلت بشمالها
٣	٠٠٧٥-٠٥٠٥٩٨	منح الإدارة الصحية بحكومة الصين ألف زجاجة من اللقاح المضاد للكوليرا
٤	٠٠٧٥-٠٥٠٦٣٧	تقارير سياسية عن الحرب بين الصين واليابان
٥	٠٠٧٥-٠٥٣٢٠٦	جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الأربعاء ٨ رجب سنة ١٣٥٠هـ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١م).
٦	٠٠٧٥-٠٥٣٢٦٥	جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الأحد ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٠هـ (أول مايو سنة ١٩٣٢).
٧	٠٠٧٥-٠٥٤١٢٠	جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الخميس ١٧ محرم سنة ١٣٥٥هـ (٩ أبريل سنة ١٩٣٦)
٨	٠٠٧٥-٠٥٤٤٦٠	جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٢٨ جماد أول سنة ١٣٥٧هـ (٢٦ يوليه سنة ١٩٣٨).

٢- وثائق مجلس الوزراء.

م	الكود الأرشيفي	عنوان الملف
١	٠٠٨١-١٢٢٣٣٩	اشتراك الحكومة في تنفيذ ما قررته عصبة الأمم من معاونة الصين في القيام بأعمال الإسعاف ومقاومة الأمراض الوبائية بالجهات التي اجتاحها الفيضان
٢	٠٠٨١-١٢٢٣٤٦	مكاتبات بشأن نشاط عصبة الأمم في المدة من يوليو إلى نوفمبر ١٩٣٩م، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات، مذكرة بتاريخ أول ديسمبر ١٩٣٩م.
٣	٠٠٨١-١٢٢٥٣٤	إنشاء قنصلية مصرية في شنغهاي بالصين تتألف من قنصل من الدرجة الأولى ومن مأمور قنصلية ومن أمين محفوظات

٣– وثائق وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد:

م	الكود الأرشيفي	عنوان الملف	رقم المحفظة	رقم الملف
١	٠٠٧٨–٠٠٩١٧٠	طلب اللجنة الدائمة للمعهد الزراعي الدولي بروما من الدول الأعضاء بالمعهد مساعدات لمكافحة المجاعة بشمال الصين	–	–
٢	٠٠٧٨–٠١٨٨٣٠	انضمام مصر إلى عصبة الأمم – علاقات مع عصبة الأمم	٣٤١	٢
٣	٠٠٧٨–٠١٨٨٣١	جزء أول انضمام مصر إلى عصبة الأمم	٣٤١	٣
٤	٠٠٧٨–٠١٨٨٣٥	جزء رابع مصر وعصبة الأمم	٣٤٢	٢
٥	٠٠٧٨–٠٢١٠٥٨	السلك السياسي المصري– إنشاء مفوضية مصرية في الصين.	٤٥٢	٨
٦	٠٠٧٨–٠٢٢٧٩٥	فيضان وادي يانج تري ومقاطعات صينية أخرى– الإجراءات المتخذة من قبل عصبة الأمم المتحدة لنجدة المقاطعات المتضررة ومكافحة الأمراض الوبائية	–	–

ثانيًا: الوثائق المنشورة:

١–مضابط مجلس النواب:

– الدولة المصرية: مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، مجموعة محاضر الانعقاد العادي الثاني، المجلد الأول، من محضر الجلسة الأولى إلى محضر الجلسة الثلاثين (١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١–١١ أبريل سنة ١٩٣٢م)، محضر الجلسة الافتتاحية للدور العادي الثامن للبرلمان، يوم الخميس ٧ شعبان سنة ١٣٥٠هـ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢م.

٢– وثائق عصبة الأمم:

– عصبة الأمم، السكرتارية العامة: عصبة الأمم غاياتها– وسائلها– أعمالها، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٩م.

- The League Of Nations: A Pictorial Survey, General Secretariat, information Department, Geneva,1925,pp.18-19.

ثالثًا: المصادر والمراجع العربية والمعربة:

(١) ابراهيم نافع: الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

(٢) تشنغ بينغ: جغرافية الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، د. م، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

(٣) جمهورية الصين الشعبية، مجلس الدولة، مكتب الإعلام: الصين – مصر، ترجمة: لي تشي بينغ، د. ط، ٢٠٠٣م.

(٤) ريتشارد ووكر: الأوبئة والطاعون، ترجمة: مركز ابن العماد للترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

(٥) زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية ١٩٥٦–١٩٧٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

(٦) زينب منصور: معجم الأمراض وعلاجها، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

(٧) شيوي قوانغ: جغرافيا الصين، ترجمة: محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

(٨) كرم حلمي فرحات: الصين ومصر عبر التاريخ الحضاري، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

(٩) كرم حلمي فرحات: العلاقات المصرية الصينية(ماضيها وحاضرها وآفاق مستقبلها)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(١٠) محمد خميس الذوكة: آسيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط، ٢٠٠٠م.

(١١) محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الصينية في ضوء المحددات الوطنية والمتغيرات الإقليمية والدولية ١٩٥٦–٢٠١٥م، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

(١٢) مكتب التحرير العربي الصيني: تاريخ الصين، مجموعة بيت الحكمة للصناعات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.

(١٣) نسمة سيف الإسلام سعد: الأوبئة والأمراض في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين (١٩٠٢–١٩٤٧م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

(١٤) نور محمد دابو سين، محمد إبراهيم شاه كوجين: الحرب الصينية اليابانية خطاب إلى العالم الإسلامي، ترجمة: أبو بكر هو غانجين، مطبعة مجلة المهرجان، القاهرة، د. ط.

(١٥) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨–١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، د. ط، ١٩٧٥.

رابعًا: الرسائل والبحوث العلمية:

(١) تامر إبراهيم أحمد العسكري: نظارة الداخلية في مصر ١٨٨٢–١٩١٤م (دراسة تاريخية وثائقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٦م.

(٢) ماجدة علي صالح: العلاقات السياسية المصرية– اليابانية، السيد صدقي عابدين (محررا): العلاقات المصرية– اليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٣) محمد أحمد طه السيد مطاوع: العلاقات المصرية – الصينية مراحل تاريخية كبرى وعلاقات متشعبة، مجلة آفاق آسيوية، العدد الأول، مايو ٢٠١٧م.`

خامسًا: المراجع الأجنبية:

(1) Cheng Li: Rediscovering China: Dynamics and Dilemmas of Reform, Rowman & Littlefield Publisher, New York, 1997.
(2) David Allen Pietz: Engineering the State: The Huai River and Reconstruction in Nationalist China 1927–1937, Routledge, New York, 1st edition, 2002.
(3) Simon Winchester: The River at the Center of the World: A Journey Up the Yangtze, and Back in Chinese Time, Picador, New York, 1st, 1996.

سادسًا: الدوريات:

١- الأهرام ٢– البلاغ. ٣– الوقائع.

سابعًا: المواقع الإلكترونية:

١– أسوأ–فيضان–عرفه–التاريخ–تسبب–في–مقتل–٤–ملايين–شخص
https://www.alarabiya.net.، تاريخ زيارة الموقع ٣ يناير ٢٠٢٣م.

٢– الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، مركز وسائل الإعلام، صحائف الوقائع، حمى التيفود. تاريخ زيارة الموقع ٤ يناير ٢٠٢٣م.
https://www.who.int/ar/news-room/fact-